ISSN 1412-226x

الأزهار

دورية سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية

في هذا العدد

- الجابري وإسهاماته في الفكر العربي المعاصر
- التعرف برواية "زيني البركات" لجمال الغيطاني
- كتابة التفسير العلمي بين المنع والإجازة
- آراء المذاهب الخمسة في نكاح الحامل من الزنا
- مدخل إلى ترجمة القرآن الكريم
- نظام الإدارة في الدولة الموحدية

السنة الرابعة عشرة العدد 2 ج 1439 هـ/2017م

ISSN 1412-226x

AL-ZAHRÄ'

الزهراء

نصف سنوية محكمة تصدر عن كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بجامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا، تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية والعربية

A refereed academic twice yearly, published by Faculty of Islamic and Arabic Studies,
Syarif Hidayatullah State Islamic University (UIN) Jakarta,
and concerned with Islamic and Arabic research and studies

Volume 14, No 2, 1439 H/2018 M السنة الرابعة عشرة، العدد ١، ١٤٣٩هـ/2017م

رئيس التحرير
حمكا حسن

سكرتير التحرير
شاذلي

هيئة التحرير
غلمان الوسط محمد شيرازي دمياطي أحمددين أحمد طهار
أحمدي عثمان يولي ياسين محمد مسرور إرشادي

تحرير ومراجعة لغوية
نيل الهدى زهرة العين فاتح الندى هاري سوسانتو

تجهيز منهج
محمد خير المستغفرين عارف شريف الدين

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير:
Fakultas Dirasat Islamiyah Universitas Islam Negeri (UIN) Syarif Hidayatullah,
Jl. Ir. Juanda No. 95 Ciputat Jakarta 15412 Indonesia

البريد الإلكتروني:
journal.alzahra.fdi@uinjkt.ac.id

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت:

http://journal.uinjkt.ac.id/index.php/zahra

المحتوى

حديث الزهراء

الجابري وإسهاماته في الفكر العربي المعاصر

غلمان الوسط ١٣٥-١٤١

البحوث والدراسات

التعرف إلى رواية "الزيني البركات" لجمال الغيطاني

خيرلي رمضاني وتوباغوس أدي أسناوي ١٤٢-١٥٤

كتابة التفسير العلمي بين المنع والإجازة

أولى النهى وأحمددين أحمد طهار ١٥٥-١٦٧

منهج ابن أبي جمرة في شرح أحاديث كتاب بهجة النفوس

ثويبة الأسلامية وعائدة حميراء ..... ١٦٨ - ١٨٥

مدخل إلى ترجمة القرآن الكريم

محمد مسرور إرشادي ١٨٦-١٩٧

نظام الإدارة في الدولة الموحدية

أمينة العراقي ١٩٨-٢٠٨

نظام الإدارة في الدولة الموحدية

د. أمينة العراقي
كلية الآداب جامعة طرابلس

Abstract

The Almohad state witnessed a great civilizational prosperity in different policitical, economic and administrative fields. This state was established on the basis of a reformist religious claim characterized with renewing aiming for achieving a comprehensive Islamic unity. That unity was started by Mehdi Ibn Tumart in 515 AH/ 1121 A.C and established by Abd al-Mu'min Ibn Ali in 524 AH/ 1129 AC through submitting Maghreb and Andalus at his disposal. This region The most important civilizational prosperity were the mandate of covenant, the ministry, janitorial functions, and all different kinds of administrative divans (دواوين) in addition to the judiciary, grievances divan, accountancy, police, public control, police, army and naval fleet.

Management system (نظام الإدارة) in the era of the Almohad dynasty(في عهد) الدولة الموحدية

المقدمة

تعد بلاد المغرب الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، التي شهدت مثل غيرها من البلدان العديد من المتغيرات التاريخية ، ما بين قيام دولة وانهيار أخرى ، حيث كانت دولة الموحدين إحدى تلك الدول التي كانت وارثة لدولة المرابطين في المغرب الإسلامي .

حيث جاء إعلان الدولة الموحدية في ظروفاً سياسية كان لها الأثر الكبير في العالم الإسلامي ، إذ قامت هذه الدولة على أساس دعوة دينية إصلاحية طابعها التجديد وهدفها تحقيق وحدة إسلامية شاملة (١)، بدأها المهدي بن تومرت سنة ٥١٥هـ / ١١٢١م (٢)، وأرسى قواعدها عبد المؤمن بن علي سنة ٥٢٤هـ / ١١٢٩م، بخضوع المغرب والأندلس تحت تصرفه ، حيث شهدت هذه المنطقة ازدهاراً حضارياً كبيراً ، في مختلف الميادين السياسية ، والاقتصادية ، والإدارية (٣).

وبفضل مرونة الموحدين ومساهمتهم في إقرار التوازن الجديد في إفريقية ، وصلت الدولة إلى درجة متقدمة في الميادين الإدارية من خلال أجهزتها الإدارية والتنفيذية ، ويرجع الفضل في ذلك إلى الأمير أبن تومرت الذي وضع الأسس الرئيسية للنظام الإداري للدولة ، التي ترتكز عليها مقومات الدولة لحفظ النظام والأمن والاستقرار (٤)،فكان من الضروري أن يكون لهذا النظام أسس ومبادئ ثابتة لبناء الدولة واستقرارها لذلك لم يظهر أبن تومرت إدعاءه النسب القريشي دفعة واحدة بل تدرج في هذا الأمر ، حتى يضمن قبول الناس له ، وما أن تم له هذا الأمر حتى أدعى ذلك لنفسه (٥).

ومن هذا المنطلق كان الطابع الديني هو الغالب على دواليب الدولة الإدارية ، ونتيجة لذلك اتخذ خلفاء الموحدين جميع ألقابهم المعروفة والدالة على الطابع الديني، وهي لقب ((أمير المؤمنين)) ، و((الخليفة)) ، و((الإمام)) (٦)

،حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن الخليفة عبد المؤمن بن علي اتخذ لقب أمير المؤمنين عندما بعثه الخليفة المهدي على رأس جيش يوم موقعة البحيرة سنة ٥٢٤هـ / ١١٢٩م ، وقد لقبه المهدي بذلك (٧)،كما اتخذا الأمير عبد المؤمن هذا اللقب أيضاً أثناء مبايعته البيعة العامة سنة ٥٢٧هـ/ ١١٣٢م (٨) ، حيث كان هذا اللقب تستهوي نفس الخليفة الموحدي فنقشه على خواتمه وسيوفه (٩) ،إلى جانب أمير المؤمنين ، تلقب بنو عبد المؤمن بالخلفاء ، ويعنون بهذا اللقب الخلافة عن المهدي (١٠) ،كما أستعمل الموحدين في شعرهم ورسائلهم الرسمية لقباً ثالثاً وهو الإمام ، إلى جانب هذه الألقاب الرسمية استعملت ألقاب تدل على التجلية والاحترام مثل سيدنا ، ومولانا ، والحضرة الشريفة (١١)،وابتداء من خلافة المنصور اتخذا لقباً يضاف إلى اسمهم ويشمل على كلمة الله مثل المنصور بالله ، والناصر لله ، والمنتصر بالله....الخ (١٢).

أما ولاية العهد في العصر الموحدي كانت من المناصب الإدارية الهامة في الدولة ، فقدكان ولي العهد في طور الازدهار بحاجة لكتمان الوفاء حتى يستوتق من تأييدكبار السادة والمشائخ ، ومتى نال تأييدهم بايعوه بيعة خاصة مختصرة ، ثم تعلن الوفاء وتؤخذ البيعة العامة (١٣)، إلا إنه بمبايعة عبد المؤمن بن علي بالخلافة بدأ النظام الموحدي يتحول إلى نظام وراثي ، فقد رأى عبد المؤمن بن علي أن يغير نظام الطبقات الذي اعتمد عليه أبن تومرت إلى نظام الطوائف الذي وسع من الدائرة الواحدة لتشمل عددكبير من الأفراد المشاركين في تأسيس الدولة ، تظم الطائفة الأولى الأفراد الأوائل الذين بايعوا الإمام المهدي وشاركوا في غزواته وصمدوا خلفه ، وكذلك الذين حضروا معه موقعة البحيرة ، والطائفة الثانية تشمل الذين انظموا إلى صفوف الموحدين منذ موقعة البحيرة (١٤)، أما الثالثة فتشمل من دخل تحت لواء الموحدين منذ فتح وهران سنة ٥٣٨هـ وما بعدها من فتوحات (١٥).

وبعد أن تمت لعبد المؤمن السيطرة الكاملة على المغرب و الأندلس ، واستكمال النظام السياسي والإداري للدولة ، بدأ يعمل من أجل تحويل الإمارة الموحدية إلى نظام وراثياً ، بتعيين أبنه أبي عبد الله محمد ولياً للعهد (١٦)،حيث لم يحاول إثارة قضية ولاية العهد في بداية الأمر لأن الدولة لازالت في طور التأسيس ، ولكن بمرور الوقت أصبح هذا المنصب حكراً على أبنائه من بعده ، وسار أسلافه على نفس هذا النهج في اختيار ولاية العهد (١٧).

والملاحظ لولاية العهد في العصر الموحدي ، أنه بوفاة المستنصر سنة ٦٢٠هـ / ١٢٢٣م، انتهى عصر الاستقرار بالنسبة للدولة الموحدية وبدأ عهد التفكك والتطاحن حول الحكم ، حيث أصبح تنصيب ولي العهد بيد المشائخ الذين لم يكونوا يتفقون عادة على شخص معين ومن ثم ينشأ الشقاق بين الأحزاب المتنازعة (١٨).

أما الوزارة في بداية الدولة الموحدية لم تكن هيئة مستقلة أو لها مكانة معروفة ، فقد اعتمد المهدي بن تومرت في إدارة حكومته على عدد من كبار أتباعه ، الذين كانوا بمثابة وزرائه ، عرفوا باسم ((العشرة)) أو أهل الجماعة (١٩)، ثم بدأت مؤسسة الوزارة تأخذ مكانتها بين نظام الدولة في عهد عبد المؤمن ، حيث أتخذ هو وأبنائه من بعده الوزراء يتولون أعباء الحكم وإدارة شؤون البلاد بتوجيه من الخليفة وإرشاده (٢٠)،ويتم اختيار الوزير من قبل شيوخ الموحدين ،لأن الوزير كان ينقل أوامر الخليفة إلى الشيوخ ، وعليه فلابد من ثقتهم لمن يتقلدها (٢١)،ومن أشهر الوزراء الذين اعتلوا هذا المنصب في عهد هذه الدولة ، أبو حفص عمر بن عبد المؤمن ، ويحيى أبو حفص عمر الهنتاتي وغيرهم (٢٢).

وتنوعت الاختصاصات التي مارسها الوزراء وذلك تبعاً للظروف التي مرت بها الدولة ، والوزير هو الذي يبلغ أوامر

الخليفة إلى جهات الاختصاص ، ويشرف على تنفيذها ، فقد كان الوزير في عهد الخلفاء الثلاثة الأول هو الصلة بين الخليفة والوافدين عليه (٢٣) ، إلى جانب هذه الأعمال المنوطة بالحجابة ، أوكلت للوزير مهمة الإشراف على الجهاز الإداري والمالي للدولة (٢٤)، كما أشرف الوزير أيضاً على تنفيذ الإجراءات العسكرية ، حيث يكلف بإدارة بعض المعارك على الرغم من إشراك الخليفة فيها ، كما كان لاستشارة الوزير شأناً كبيراً في تحديد السياسة الحربية للدولة (٢٥).

بالإضافة إلى ذلك اوكلة للوزير مسئولية الإشراف على إعداد الاحتفالات الرسمية للدولة ومتابعة إجراءات البيعة للخليفة الجديد بالاشتراك مع كبار السادة والشيوخ الموحدين ، كما يحضر أيضاً مجالس العلم التي يعقدها الخلفاء ، ويراقب الحضور ، ويستمع إليهم ، وعقب الصلوات كان يؤمن الدعاء للخليفة (٢٦)،والملاحظ أن من سمات سلطات الوزير في العصر الموحدي ، التنفيذ فقط ، إذا لم يستبد أي وزير بالتفويض إلا في عهد الخليفة الضعيف .

إلى جانب الوزارة وجدت وظيفة الكتابة ، فقد أولى الموحدين أهمية كبيرة للكتابة والكتاب ، وأصبحت من أهم الوظائف مرتبة في الدولة (٢٧)، إذ نجد عدد حافل من الكتاب الذين مارسوا هذه الوظيفة الرسمية في الدولة الموحدية ، من بينهم الكاتب أحمد عطية القطاعي ، وميمون الهواري، هم من ابرز كتاب عبد المؤمن بن علي (٢٨)، كما برز في البلاط الموحدي أيضاً كل من الكاتب أبو الحسن بن العياش، الذي كتب في عهد الخليفة الناصر (٢٩)،والكاتب أبو عبد الله محمد بن يخلفن الفازازي الذي كتب للخليفة المستنصر ، وبقى يمارس هذه الوظيفة حتى أواخر الدولة الموحدية (٣٠).

كما استعان أمراء الأقاليم بطائفة من الكتاب لمعاونتهم في تدوين المراسم السلطانية والرسائل الموجهة إلى الخلفاء والقضاة ، حيث نجد من بينهم الكاتب أبو القاسم محمد بن إبراهيم بن خيرة ، الذي كتب للسيد إسماعيل والي غرناطة (٣١).

أما بالنسبة إلى وظيفة الحجابة في العهد الموحدي ، فقد نفى بعض المؤرخين وجود هذه الوظيفة في الدولة الموحدية ، من بينهم أبن خلدون ، الذي أكد بأن الموحدين سمو الوزير حاجباً (٣٢) ، ولكن هذا الإجراء كان في بداية تأسيس الدولة ، وما أن تم استكمال الجهاز السياسي والإداري للدولة حتى أتخذ الموحدون حجاباً ينظمون به طريقة الاتصال بالخليفة ، وبذلك صانوا حرمة منصب الوزارة الذي كان يمثل أهم شخصية بعد الخليفة (٣٣).

ومن أهم الشخصيات التي مارست هذه الوظيفة عبد السلام الكومي ، الذي عمل حاجباً للخليفة عبد المؤمن بن علي ، فكان يقوم بتنظيم دخول الوفود القادمة للخليفة، وينظم حاجيات الرعية (٣٤) .

أما التنظيم الإداري للولايات ، فكانت الدولة مقسمة إلى عدة ولايات سواء كان ذلك في المغرب أو الأندلس ، فالمغرب يشمل بلاد السوس ، وسجلماسة ، ومراكش، وفاس ، وتلمسان ، وبجاية ، وإفريقية ، ثم سلا فيما بعد ، وكانت سبته ولاية مستقلة أحياناً وملحقة بمالقة ، والجزيرة الخضراء أحياناً أخرى ، في حين أن ولايات الأندلس تشمل ولاية شلب، وأشبيلية ، وقرطبة ، وجيان ، وغرناطة ، ومالقة ، ومرسية ، وبلنسية (٣٥)،وقد جعل الموحدون أولاً أشبيلية قاعدة للحكومة الموحدية في الأندلس (٣٦)،أما في المغرب فقد اتخذوا من مراكش عاصمة لهم منذ استيلائهم عليها سنة ٥٤١هـ / ١١٤٦م ، وحتى انقراض دولتهم ، بعد أن كانت تينمل مقر قيادتهم (٣٧).

أما في تعيين ولاة الأقاليم فقد أثر الموحدين القرابة في ذلك ، أما من شيوخ الموحدين أو السادة من بني عبد المؤمن

(٣٨) ، ومنحوا سلطات واسعة في ولاياتهم تتمثل في حفظ الأمن الداخلي ومن ثم التصدي لأي خطر خارجي تتعرض له الولاية (٣٩) ، وبناء الحصون ، و القلاع ، والمدن ، وكذلك العمل على إبلاغ الخليفة كل ما يستجد في المنطقة من أحداث (٤٠) ، وبالرغم من هذه السلطات ، فإنهم كانوا يخضعون لمراقبة شديدة من قبل خلفاء الموحدين (٤١)، وفي بعض الأحيان يتم نقلهم من ولاية إلى أخرى بطريقة مفاجئة حتى لا ينفردوا بالاستقلال عن الدولة الموحدية(٤٢).

ورافق الاهتمام بالجانب الإداري إنشاء الدواوين الإدارية في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي ، ومن هذه الدواوين ديوان الإنشاء بالأوامر الخاصة من قبل الخليفة ، وتدبيج الرسائل السياسية الصادرة من قبل الخليفة إلى الولاة والقضاة (٤٣)، وكان من الطبيعي لهذه الدولة المترامية الأطراف أن يكون لها ديوان للرسائل و المكاتبات ، تكون همزة الوصل بين الخليفة والولايات الموحدية من جهة ، وبين أي دولة مجاورة ليتم التفاوض في بعض الشؤون السياسية ، والاقتصادية من جهة أخرى (٤٤) ، كما كان شعار الموحدين في رسائلهم ((الحمد لله وحده)) (٤٥)، وقد نتج على إنشاء ديوان الكتابة ظهور ديوان البريد ، ومهمته نقل رسائل ومناشير الخلفاء الموحدين إلى الولايات ، حيث كان حامل البريد يسمى ((رقاصاً)) (٤٦) .

ومن الدواوين الأخرى التي عرفها الموحدين ديوان التميز ، الذي يختص بتهيئة الجيش قبل الدخول في المعركة ، وديوان الجند الذي يختص بالاهتمام بالجنود بتوفير المستلزمات الخاصة بهم (٤٧) ، وديوان الطرز ومهمته صنع الرايات التي تستخدم أثناء الحرب ، والأزياء الرسمية للخلفاء (٤٨) ، كما ظهر في أواخر العهد الموحدي ،ديوان التضييف ، الذي يهتم بالسفراء ، ورسل الملوك بإنزالهم وتضييفهم والترجمة عنهم بشكل منظم (٤٩) .

أما القضاء يعد من المناصب الهامة التي أولها الموحدون أهمية كبيرة ، ولا سيما العدد الكبير للقضاة ممن تولى هذا المنصب ، والذين بلغ عددهم مائتان واثنان وثمانون قاضياً (٥٠) ،لدليل على المكانة المرموقة لهذا المنصب العظيم .

وقد أخذ الموحدون الكثير من النظم القضائية التي كانت متبعة في الدولة المرابطية وطبقوها في كل من المغرب والأندلس (٥١)،وظهر في العهد الموحدي نوعان من القضاة ، وهما قاضي المدن ، وقاضي الجماعة ، ويسمى كذلك قاضي القضاة ومركزه في كل من مراكش وأشبيلية (٥٢)،وقد اتبع الموحدين نظام تعيين قاضي الجماعة لكل ولاية والذي بدوره يختار قضاة محليين ، وكان الخليفة يتولى بنفسه تعيين قضاة الجماعة في المغرب والأندلس (٥٣)، فقد اصدر الخليفة المنصور مرسوماً بتعيين القاضي عبد المنعم بن الفرس قضاء غرناطة (٥٤)، وسارى بعض أسلافه على هذا النهج من بعده ، كما أوكلت مهمة تعيين القضاة في بعض الأحيان إلى والي الولاية حين لسند أبو الحسن المعتضد والي مكناسة قضائها إلى أحمد بن عبد الله بن عميرة (٥٥) ،أما في حالة تعذر على أهل المدينة اختيارهم لقاضيها ، فيعين الخليفة قاضياً لهم ، ولكن هذا التدخل للخليفة يكون في حالات قليلة (٥٦)، كما مارس قضاة الجماعة اختيار قضاة المدن ، فقام أبو يوسف حجاج قاضي الجماعة بتعيين القاضي عبد العزيز الباغاني ، قضاء مدينة أغمات (٥٧) ، وكان اختيار القاضي غير مرتبطاً بشرط جغرافي سواء كان من المغرب أو الأندلس ، مادامت لديه القدرة والإمكانيات للقيام بهذا العمل ، فقد أوكل قضاء تلمسان، وفاس ، للقاضي محمد بن داود من المغرب الأدنى (٥٨).

والمتتبع لتعيين القضاة في العصر الموحدي يجد أنه لا يتولى هذا المنصب إلا من الشخصيات البارزة في الدولة ، ويتمتع بكفاءة كبيرة في أمور القضاء ، وبحظ وافر من العلم ، كما تشدد الخلفاء على القضاء إلى أتباع الحق في إصدار الأحكام حتى ولو كانت على أهل بيت الخليفة ، لذلك عرف القضاء الموحدي بالنزاهة في الأحكام ، وتحري العدالة،

والصلابة في الحق(٥٩).

ومنحت للقضاة في العصر الموحدي صلاحيات واسعة ، بالنظر في القضاء الشرعي والمدني ، فقد مارس القاضي تعيين قضاة مساعدين له في الانكحة ، والأحكام ، والمواريث ، والشكاوي ، مهمته إعانة زميله القاضي الرئيس ، وله أن ينيب عليه إذا مرض (٦٠)، وفي كثير من الأحيان كان القاضي يعين كبار الفقهاء لإبداء الرأي والفتوى في مسائل الأحكام (٦١)،وكذلك الإشراف على بيت المال وموارده ، واختيار القائمين عليه وأوجه إنفاقه ،والصلاة ، والفتيا ، و الأحكام ، والخطبة في المناسبات الكبيرة مثل الأعياد (٦٢) ،وكان القاضي مسئولاً عن توزيع زكاة الفطر على الضعفاء والمساكين ، ورقابة العمال التابعين له ، وقد يستعين به الوالي في تدبير شؤون ولايته لا سيما في حالات الحرب ، كما كان لقاضي الجماعة دوراً كبيراً في توجيه سياسة الدولة لأنه عضواً في مجلس الخليفة الخاص، الذي هو أعلى هيئة استشارية في الدولة الموحدية ، فقد استشار الخليفة المأمون قاضي الجماعة المكيدي بفتوى لقتل من نكثوا بيعته من شيوخ الموحدين فأفتى بقتلهم (٦٣) .

وظهر في العصر الموحدي ما يمكن أن نسميه (بقاضي المعادن) مهمته النظر في المعادن المنزوعة من الأرض بين إدارة الدولة وبقية السكان ، حيث تولاه القاضي محمد بن عبد الله السرقسطي قضاة معدن عوام بالقرب من فاس (٦٤).

وكان القضاة يحصلون على رواتبهم من بيت المال ، وهذا من الطبيعي للمحافظة على نزاهة القضاة واستقلاله ، قام خلفاء الموحدين بتقديم ، رواتب شهرية ثابتة للقضاة ، بالإضافة إلى بعض المنح والهبات التي تصرف لهم حتى لا يقعون في طمع الرشاوى ، وبذلك حفظ للقضاة هيبتهم ومكانتهم في مباشرة أعمالهم دون خوفاً من أحد (٦٥) .

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولاه الخلفاء الموحدين بالقضاء والقضاة ، فإنه قد وجدت بعض الحالات لعزل القضاة ، حيت عزل الخليفة الناصر أبا محمد بن حوط عن قضاء مرسية ، وولى مكانه أبي الحسن القسطلي وذلك لأسباب غامضة لم تشر المصادر التاريخية إليها (٦٦) .

إلى جانب القضاء وجدت وظيفة النظر في المظالم ، حيث كانت تولية هذا المنصب من اختصاص الخليفة ، الذي يفصل في تظلمات الناس بنفسه أما بالمسجد الجامع ، أو في قصر الحجر مقر الخلافة ، أو أثناء نزوله بمدينة ماء أو إذا خرج لأي غزوة ، ومن أهم القضايا التي تعرض على الخليفة ، بعد أن يتم توضيحها له بحسب ما وقعت عليه ، وتقيد البيانات الخاصة بالشهود ، وكتابة أقوال المظلومين ، وهي النظر في الدماء ، أو القتل الخطأ ، أو الدية ، والحكم في القصاص ، والسرقات ، والقضايا المتعلقة بالأموال وإعتاق الرقاب وملتبسات المناكحات والمعاملات (٦٧).

وفي بعض الأحيان يمنح الخليفة لقضاة الجماعة سلطة النظر في المظالم ، مثل ما فعله الخليفة المنصور مع قاضي غرناطة ابن الفرس ، ومنذ خلافة المنصور خصص أياماً معينة للنظر في المظالم ، بسبب كثرة شكاوى التظلمين ، لذلك كان الناس يوفدون على الخليفة لعرض تضلوماتهم عليه ، أو يكتبونها له فقد كتبت أمرآة أشبيلية إلى المنصور تتظلم من ولاة بلدها وصاحب خراجها ، فأنصفها المنصور(٦٨) .

أما عن وظيفة الحسبة فقد لعبت دوراً مهماً بجانب القضاء والمظالم في إقرار الحق والعدل بين الرعية ، باعتبارها نظام للرقابة على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٦٩) ، ويجدر القول أن الحسبة قد نشأت في العصر الموحدي مع

بداية تأسيس الدولة ، لأن الأساس الذي قامت عليه دولة الموحدين وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ما يتفق مع طبيعة الحسبة ، ويعتبر المهدي بن تومرت أول من باشر هذه المهمة خلال رحلته راجعاً من المشرق إلى بلاد المغرب (٧٠) وقد أعطى لنا المؤرخون صورة دقيقة عن اختصاصات المحتسب ، وتتمثل في محاسبة الولاة والعمال ، والإشراف على الأسواق من أجل المحافظة على سلامة السلع، وصحة المكاييل والموازين ، ووجوب مراعاة الشرع فيها ، ويبدو أن تعيين المحتسب كانت من اختصاصات القاضي ، فقد قام قاضي الجماعة أبو يوسف حجاج ، بتعيين عبد الملك بن مروان اللمتوني ، خطة الحسبة في مدينة مراكش(٧١).

كما أولى خلفاء الموحدين اهتمام بوظيفة الشرطة للحفاظ على أمن الدولة ونظامها ، حيث كان يسمون صاحبها (صاحب الشرطة) وقد سمي بإفريقية (بالحاكم) (٧٢) ، أما في بلاد الأندلس عرف بصاحب المدينة أو صاحب الليل وربما تعود هذه التسمية للعمل الذي يقوم به ، ألا وهو الحراسة ليلاً (٧٣) .

ويبدو أن تعيين هذا المنصب كان من اختصاص الخليفة ، فقد اسند الخليفة المنصور هذه المهمة للقاضي عبد المنعم بن الفرس ، فقام بها أحسن قيام ، وقد أوكلت لصاحب الشرطة عدد من المهام تتمثل في تنفيذ أوامر الخليفة والقاضي ، إذا أراد تعقب شخصاً ما خارج عن القانون (٧٤)، بالإضافة إلى قمع الظلم ، واستتباب الأمن ، وما إلى ذلك من الأعمال التي تكفل سلامة الرعية (٧٥).

أما الجيش والأسطول ، فقد نال هو الآخر قسطاً كبير من اهتمام الدولة الموحدية ، فهو درعها الواقي ضد أطماع نصارى الأندلس ، وهيبتها أمام القبائل المغربية في بلاد المغرب (٧٦)، وقد بلغت جيوش الموحدين في عهد عبد المؤمن بن علي حوالي نصف مليون جندي ، يعتمد أساسها على القبائل الرئيسة التي ترتكز عليها هيكل الدولة ، حيث تقدم كل قبيلة ما فرض عليها من مشاة وفرسان عند الاستنفار العام ، بالإضافة إلى المتطوعين ، والأعراب الهلاليين بعد أن تأكد من انضباطهم وإخلاصهم للدولة (٧٧).

وكانت مدينة سلا ورباط الفتح ، مركز لتجمع الجيوش الموحدية ، سواء الذاهبة إلى إفريقية أو بلاد الأندلس لغرض الجهاد (٧٨)، وكان البث في إعلان الحرب يتم في مجلس حربي يشترك فيه كبار قادة الدولة ، وقبل احتدام المعركة مباشرة ينظم الجيش في خطة عسكرية عرفة بالخطة الرباعية (٧٩)، وكان الخليفة عبد المؤمن بن علي يدفع بالمتطوعين أولاً ، قصد إرهاق العدو حتى إذا ما التقى الجيش النظامي به، كسب النصر سهلاً وميسراً (٨٠) .

واستعمل الموحدين عدة أسلحة من سيوف ، وحراب ، وسهام ، ودرق ، وكان يصنع من السهام وحدها عشرة قناطير يومياً ، كما استخدموا المنجنيقات في فن الحصار (٨١).

إلى جانب إعداد الجيش وتجهيزه والإنفاق عليه ، كان الاهتمام أيضاً بالأسطول ، وكذلك لحماية شواطئ الدولة من القرصنة ونصارى الأندلس ، حيث أشار أبن خلدون إلى ضخامة الأسطول الموحدي بقوله " ولما استفحلت دولة الموحدين في المائة السادسة وملكوا العد وتين أقاموا خطة هذا الأسطول على أتم ما عرف وأعظم ما عهد "(٨٢)، وقد بلغ عدد الأسطول في عهد عبد المؤمن بن علي أربعمائة قطعة ،وازداد بعد ذلك حتى وصل إلى سبعمائة قطعة (٨٣)، وبواسطة هذا الأسطول تمكن الموحدين من تحقيق انتصارات عدة في الأندلس والمغرب (٨٤).

ومن كبار قادة الأسطول الموحدي عبد الله بن سليمان في عهد عبد المؤمن بن علي ، حيث كان له مواقف خالدة في جهاد النصارى سواء كان في الأندلس أو سواحل البحر المتوسط (٨٥).

الخلاصة

١. قامت هذه الدولة على أساس دعوة دينية إصلاحية طابعها التجديد وهدفها تحقيق وحدة إسلامية شاملة ، لذاك شهدت هذه المنطقة ازدهاراً حضارياً كبيراً ، في مختلف الميادين السياسية ، والاقتصادية ، والإدارية .

٢. كان الطابع الديني هو الغالب على مختلف دواليب الدولة الإدارية .

٣. اتضح من خلال هذه الدراسة أن منصب ولاية العهد في العصر الموحدي كانت من المناصب الإدارية الهامة في الدولة ، فقد كان ولي العهد في طور الازدهار بحاجة إلى تأييد كبار السادة والمشائخ ، ومتى نال تأييدهم بايعوه بيعة خاصة مختصرة ، ثم تعلن الوفاء وتؤخذ البيعة العامة ، وبمرور الوقت بدأ النظام الموحدي يتحول إلى نظام وراثي .

٤. أثبتت الدراسة أن الوزارة والحجابة في بداية الدولة الموحدية لم تكن هيئة مستقلة أو لها مكانة معروفة ، ولكن لاحقاً بدأت مؤسسة الوزارة ووظيفة الحجابة تأخذ مكانتها الإدارية في الدولة.

٥. بينت الدارسة بأن وظيفة الكتابة ، من أهم الوظائف مرتبة في الدولة فقد أولى الموحدين أهمية كبيرة للكتابة والكتاب ، وخير ذليل عن ذلك العدد الحافل من الكتاب الذين مارسوا هذه الوظيفة الرسمية في الدولة الموحدية .

٦. أثبتت الدارسة بأن منصب القضاء ، والنظر في المظالم ، والحسبة ، من المناصب الهامة التي أولها الموحدون أهمية كبيرة ، ولا سيما العدد الكبير للقضاة ممن تولى هذا المنصب ، والذين بلغ عددهم مائتان واثنان وثمانون قاضياً ،لدليل على المكانة المرموقة لهذا المنصب العظيم .

٧. وضحت الدراسة أيضاً ، بأن الموحدون أخذوا الكثير من النظم القضائية التي كانت متبعة في الدولة المرابطية وطبقوها في كل من المغرب والأندلس .

الهوامش

١- عبد الواحد بن علي المراكشي ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨م ، ص ٢٧٥.

٢- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي ، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ، (تح محمد ماضور) المكتبة العثيقة ، تونس ، ط٢ ، ١٩٦٦م، ص٦.

٣- أحمد مختار العبادي ، تاريخ المغرب والأندلس، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣م، ص١٥٥.

٤- علي محمد الصلابي ، تاريخ الإسلام ، دار الفجر للتراث ، القاهرة ، ج٢، ٢٠٠٥م ، ص ٤٧٣.

٥- عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، مكتبة ومطبعة الحاج عبد السلام بن محمد بن شقرون ، مصر ، (دت) ، ص ٦٢.

٦- المراكشي ، مصدر سابق ، ص١٣٥.

٧- شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري ، نهاية الإرب في فنون الأدب (تح حسن نصار وعبد العزيز الأهواني) ج ٢٤، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، ص ٢٧٧- ٢٨٩.

٨- شارل اندري جوليان ، تاريخ إفريقيا الشمالية ، (تح محمد مذالي) ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٥م، ج٢، ط٣، ص ١٣٥.

٩- أبو العباس أحمد بن عذارى ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، (تح محمد إبراهيم الكتاني وآخرون) القسم الموحدي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥م ، ص ١٠٠.

١٠- المراكشي ، مصدر سابق ، ص ٢١٦.

١١- أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٢٦٣، ص ٢٦٨.

١٢- أبن عذارى ، المصدر نفسه ، ق الموحدين ص ٣٥٨- ٤٥٤.

١٣- المراكشي ، مصدر سابق ، ص ٣٦٣.

١٤- يوسف أشياخ ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، (تح محمد عبد الله عنان) ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨م ، ص ١٩١- ١٩٢.

١٥- محمد عبد الله عنان ، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ، ق٢، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨م ، ص ٦١٧.

١٦- مراجع عقيلة الغناي ، سقوط دولة الموحدين ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٨١م ، ص٦٠.

١٧- مراجع عقيلة الغناي ، المرجع نفسه ، ص ٦٠- ٦١.

١٨- إبراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ ، ج١، دار الرشاد الحديث ، الدار البيضاء ، ط٢، ١٩٨٢، ص ٣١٦.

١٩- محمد عبد الله عنان ، مرجع سابق ، ق٢ ، ص ٢٢٠-٢٢١.,

٢٠- عزالدين موسى ، الموحدين في المغرب الإسلامي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨١م ، ص ١٥٤.

٢١- أحمد مختار العبادي ، مرجع سابق، ص ١٥٦- ١٥٧.

٢٢- المراكشي ، مصدر سابق ، ص ١٩٨- ص ١٨٦.

٢٣- ابن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ١١٤.

٢٤- المراكشي ، مصدر سابق ، ص ١٨٦.

٢٥- ابن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ١٩٤.

٢٦- المراكشي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥- ص ٣٤٥.

٢٧- حسن علي حسن ، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس ، عصر المرابطين والموحدين ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص ١١٣.

٢٨- المراكشي ، مصدر سابق ، ص ١٤٠.

٢٩- أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين، ص ٢٦١- ٢٦٢.

٣٠- المراكشي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣- ٢٣٢.

٣١- لسان الدين محمد بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة ، (تح محمد عبد الله عثمان) ج٢، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ ، ١٩٧٥م ، ص ٢٣٧- ص ٢٣٩ .

٣٢- عبد الرحمن بن خلدون ، مصدر سابق ، ص ٢١١.

٣٣- إبراهيم حركات ، مرجع سابق ، ج١، ص ٣٢٠.

٣٤- النويري ، مصدر سابق ، ج٢٤، ٣١٣.

٣٥- محمد عبد الله عنان ، مرجع سابق ، ق ٢ ، ص ٦١٨.

٣٦- أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٣٣.

٣٧- المصدر نفسه ، ص ٣٤.

٣٨- النويري ، مصدر سابق، ج٢٢، ص ٣٠٨.

٣٩- أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٦٣.

٤٠- المصدر نفسه ، ق الموحدين ص ١٤٠.

٤١- حسن عبد المجيد السامرائي ، تاريخ وحضارة المغرب والأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، دار شموع العلم الزاوية ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٢٠.

٤٢- ابن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٩٢.

٤٣- صبحي الصالح ، النظام الإسلامي نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٢، ١٩٧٦م ، ص ٣١٤.

٤٤- المرجع نفسه ، ص ٣١٤.

٤٥- أبن عذارى ، ق الموحدين ، مصدر سابق ، ص ٩٤.

٤٦- المصدر نفسه ، ج٤، ص ٢٧.

٤٧- حسن علي حسن ، مرجع سابق ، ص ١٤٨.

٤٨- حسن علي حسن ، والتوم الطالب محمد ، تاريخ الضارة الإسلامية ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م ، ص ٩٦- ٩٧.

٤٩- عزالدين موسى ، مرجع سابق ، ص ١٦٦.

٥٠- عبد الله محمد بن أبي بكر القضاعي بن الآبار ، التكملة لكتاب الصلة ، (عنى بنشره السيد عزت العطار الحسيني) ج١-٢ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٥٥م .

٥١- إبراهيم حركات ، مرجع سابق ، ج٢، ص ٣٢٤-٣٣٣

٥٢- عزالدين موسى ، مرجع سابق ، ص ١٩٩- ٢٠٠.

٥٣- أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٢٣٤

٥٤- أبن الخطيب، مصدر سابق ، ج٣ ، ص ٥٤١.

٥٥- المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٣٧- ١٨٠.

٥٦- المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٩٠.

٥٧- يوسف بن يحي التادلي بن الزيات ، التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي ، (تح أحمد توفيق) منشورات جامعة محمد الخامس ، الرباط ، ط ٢ ، ١٩٩٧م ، ص ٢٠٥.

٥٨- المصدر نفسه ، ص ٢١١.

٥٩- إبراهيم حركات ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٣٢٠.

٦٠- المرجع نفسه ، ج١، ص ٣٢٥.

٦١- محمد عبد الله عنان ، مرجع سابق ، ق ٢ ، ص ٦٢٤.

٦٢- أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٢٧٥.

٦٣- المصدر نفسه ، ق الموحدين ، ص ١١٦- ص ٢٨٥.

٦٤- المصدر نفسه ، ق الموحدين ، ص ٢٨٢.

٦٥- أبو الحسن علي الفاسي بن أبي زرع ، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية ، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ، ١٩٧٢م ، ص٥٨.

٦٦- أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٢٤٦.

٦٧- المراكشي ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥.

٦٨- المصدر نفسه ، ص ٢٨٥-ص٢٠٣.

٦٩- محمد ضياء الريس، النظريات السياسية الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٦م، ص ٢٧١.

٧٠- مرسي لقبال ، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب نشأتها وتطورها الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٧١م ، ص ٤٩.

٧١- أبي عبد الله بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي ، الذيل والتكملة لكتابي الصلة ، (تح إحسان عباس) ، ج٤ ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٤م ، ص١٧٧-١٧٨.

٧٢- أبن خلدون ، مصدر سابق ، ص ٢٢٠.

٧٣- حسن علي حسن ، مرجع سابق ، ص ١٥٣.

٧٤- أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٣١٢.

٧٥- إبراهيم علي حسن ، تاريخ الإسلام السياسي والثقافي والاجتماعي ، ج١، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٤٦٠.

٧٦- سامية مصطفى محمد ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصر المرابطين والموحدين ، دار الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤٦٣هـ ، ٢٠٠٣م ، ص ١٨١.

٧٧- شارل أندريه جوليان ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ١٦٢.

٧٨- محمد عبد الله عنان ، مرجع سابق ، ق ٢، ص ٦٣٣.

٧٩- إبراهيم حركات ، مرجع سابق ، ج١، ص ٣٢٨.

٨٠- يوسف أشياخ ، مرجع سابق ، ص ٤٤٨.

٨١- إبراهيم حركات ، مرجع سابق ، ج١، ص ٣٢٨.
٨٢- المقدمة ، مصدر سابق، ص ٢٢١- ٢٢٢.
٨٣- إبراهيم حركات ، مرجع سابق ، ج١، ص ٣٣٠.
٨٤- يوسف أشياخ، مرجع سابق ، ص ٤٩٠.

أبن عذارى ، مصدر سابق ، ق الموحدين ، ص ٤٥٦

ISSN 1412-226x

AL-ZAHRÄ'

JOURNAL FOR ISLAMIC AND ARABIC STUDIES

مجلة الزهراء

السنة الرابعة عشرة العدد 2 1439/2016م

In This Issue

- Jabri and his contributions to contemporary Arab thought
- Acquaintance with the novel "Zine El Barakat" by Gamal El Ghitani
- Writing scientific interpretation between prohibition and leave
- Introduction to the translation of the Holy Quran
- The views of the five schools of thought on the marital marriage of adultery
- Management System in the Almohad State

Vol 14 No 2 ▪ 1439 H/2017 M